"القرن الإفريقي" بين تداعيات الماضي وأفاق المستقبل

بقلم: عامر عيد

ا لمحتويات

المقدمة:

يمثل القرن الإفريقي منطقة استراتيجية ليس لآسيا وأفريقيا فقط بل للعالم بأسره، فهو يضم مضيق باب المندب، الذي يفصل بين البحر الأحمر من ناحية والمحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب من ناحية أخرى، وتمر خلاله أنهار جوبا وشبيلي.

كما يمر في جنوبه خط الاستواء، ويوجد به أهم موانئ المنطقة ومن بينها ميناء كسمايوا وميناء جيبوتي، وتقدر مساحة القرن الأفريقي بمليوني ك م٢، ويسكنه نحو ٩٠ مليون نسمة. ويعرف القرن الأفريقي بذلك الجزء البارز في شرق القارة الأفريقية الذي يضم عددا من الدّول سواء من حيث الموقع الجغرافي أو من حيث التّأثير السّياسيّ أو الاقتصادي، ودول القرن الأفريقي هي "إثيوبيا، إرتيريا، أوغندا، جيبوتي، جنوب السودان، السودان، الصومال، كينيا".

وتكتسب منطقة القرن الأفريقي أهمية خاصة للدول الكبرى نظرا لموقعها الإستراتيجي (سواء أكان الحديث عن المنطقة بمفهومها التقليدي الذي يضم ٤ دول فقط، هي أثيوبيا وجيبوتي والصومال وإريتريا)، أو بمعناها الواسع أو الجغراسياسي؛ حيث يدخل في إطار هذا المعنى الدول ذات المصالح أو النزاعات مع دول القرن التقليدية.

وفي هذا الوضع يمتد نطاق القرن الأفريقي ليضم السودان وكينيا وأوغندا. ولعل هذا المعنى الأخير هو الذي يدخل في إطار سياسة الولايات المتحدة التي تروج في الآونة الأخيرة لإقامة منطقة القرن الأفريقي الكبير.

فالقرن الأفريقي يكتسب أهمية حيوية من الناحية الجغرافية؛ نظرا لأن دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية. ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوربا والولايات المتحدة. كما أنها تُعد ممرا مهما لأي تحركات عسكرية قادمة من أوربا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي.

ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع فحسب، وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بدأ يظهر في الآونة الأخيرة في السودان، وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن تحديدا لإيجاد حل لقضية الجنوب. وكذلك في الصومال.

ولعل أحد تفسيرات تدخّل واشنطن في الأزمة الصومالية بعد نشوبها عام ١٩٩٠، هو بداية ظهور البترول في الأراضي الصومالية، خاصة أن واشنطن لم تتدخل منذ بداية الأزمة، وإنما تدخلت بعد عام ونصف من اندلاعها.

واكتسبت منطقة القرن الأفريقي أهمية ثالثة بعد بروز القوى الإسلامية في العديد من دول المنطقة، ومطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية، سواء أكان ذلك في السودان أو الصومال، أو حتى في إقليم الأوجادين الصومالي المحتل من قبل أثيوبيا.

وازداد الاهتمام بالمنطقة بعدما تردد أن هذه القوى الإسلامية الداخلية لها اتصالات ببعض القوى الإسلامية الخارجية، مثل تنظيم القاعدة. وبدأ الحديث مثلا عن علاقة الاتحاد الإسلامي الصومالي بتنظيم القاعدة، وأن الأخير هو السبب في تفجير سفارتي واشنطن في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨.[١]

الهدف من الدراسة:

توضيح ما أسهمت فيه طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بالتطور الجيوإستراتيجي لمنطقة القرن الإفريقي في إعادة صياغتها وتركيبها أكثر من مرة؛ فالحروب الأهلية والصراعات العنيفة على السلطة، وانهيار مشروع الدولة الوطنية، والكوارث الطبيعية، والتنافس الدولي على الثروة والنفوذ أسهمت في صياغة وتشكيل هذا الإقليم المضطرب.

وقد أعيدت صياغة خريطة منطقة القرن الإفريقي مرة أخرى بعد انتهاء الحرب الباردة لتعكس حقيقة سياسات الهيمنة والنفوذ للقوى الأجنبية الفعالة في المنطقة، وقد تمَّ في هذا السياق صك مفهوم القرن الإفريقي الكبير؛ ليعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والإستراتيجية للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في شمال شرق إفريقيا، بالإضافة إلى منطقة البحيرات العظمى. وعقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م دفعت الاعتبارات الأمنية ببعض أدبيات التفكير الإستراتيجي الغربية إلى التوسع في استخدام مفهوم القرن الإفريقي ليشمل اليمن.

أهمية الدراسة:

وتأتى أهمية الدراسة – في الواقع -للتنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الإفريقي انتقل إلى حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى عليها، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط وأولوية تأمين الإمدادات من الطاقة والتي تُعدُّ واحداً من الاعتبارات الرئيسة التي تصوغ بها الدول سياساتها وعلاقاتها الخارجية. وفي ظل التطورات المتلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي في امتداداته الإفريقية والتي تبشر بإعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي وينذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي العربي، وهنا يطرح سؤال نفسه ألا وهو: ما طبيعة التنافس الدولي

[١] - حمدي عبد الرحمن حسن، التنافس الدولي في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٧٢-١٧٣.

في منطقة القرن الإفريقي؟ وما موقع العرب من هذا الاستقطاب المحموم عليها؟ وما تأثير التدافع الدولي نحو المنطقة على منظومة الأمن القومي العربي[٢]؟

١ ـ "القرن الإفريقي" بين مصالح القوى الإقليمية والاهتمام العالمي:

تتسم منطقة القرن الإفريقي بخصائص ثقافية واقتصادية وسياسية تسببت في خلق العديد من الأزمات التي عادة ما تكون نتاجاً لتشابكات العوامل الداخلية والخارجية، ومن أبرزها التعددية الثقافية، وحداثة الدولة الإفريقية، وسوء إدارة الدولة.

وتتسم مصالح القوى الإقليمية في المنطقة بالتشابك والتعقد بين الأطراف المكونة للإقليم من ناحية، والقوى الخارجية سواء أكانت إقليمية أم دولية من ناحية أخرى، ولكنها تتجه في مجملها نحو تحفيز الصراع واستمراره، خاصة في الصومال والسودان؛ بل وتعدُّ المحدد الرئيس لمستقبل التفاعلات في الإقليم.

٢ ـ عوامل ومتغيرات استمرار اهتمام القوى الكبرى في النظام العالمي بالقرن الإفريقي:

وثمة مجموعة من العوامل والمتغيرات كانت سبباً في استمرار اهتمام القوى الكبرى في النظام العالمي بالقرن الإفريقي، تتمثل في:

- الموقع الجغرافي وأثره على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة، حيث يمثل القرن الإفريقي ممراً وبوابة للبحر الأحمر وخليج عدن، بالإضافة إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، الأمر الذي جعله محطَّ اهتمام القوى الدولية المسيطرة[٣].

[2] Brooks, Peter., «China & influence in Africa: Implications For the united states», backgrounder (Washington : The heritage Foundation, 2006). No.1916. p.7.

[٣]- د. نجلاء مرعي، النفط والدماء: الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا «السودان أنموذجاً»، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٢ ، ص ١٠.

- قرب القرن الإفريقي من مصادر النفط في الخليج العربي، وهو ما دفع الولايات المتحدة والدول الغربية إلى محاولة الدفاع عن هذه المصادر، وتأمين الوصول إليها، ومن أبرز الأدوات التي استخدمت في ذلك إقامة القواعد العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع دول المنطقة.

- الأهمية الاقتصادية للقرن الإفريقي، حيث إن اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي في المنطقة قد أضاف بُعداً جديداً للتنافس الدولي، ودخول قوى أخرى جديدة فاعلة بجانب القوى الاستعمارية السابقة مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل.

- تأثيرات الحرب الباردة وما بعدها، فقد شكَّل التنافس بين القوى الدولية الكبرى على القرن الإفريقي طبيعة النظم الأمنية والسياسة السائدة في الإقليم، فالتأثيرات الإيديولوجية للحرب الباردة أدت إلى تأسيس نظم سياسية متباينة، بما في ذلك نظم الاستبداد العسكرية، كما تمت إقامة قواعد عسكرية أجنبية، وشبكات اتصال استخبارتية في المنطقة.

وقد حولت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي إلى منطقة نفوذ غربي جعلتها دائماً محل تنافس بين الدول الكبرى في مرحلة الحرب الباردة. ومع بداية النظام العالمي الجديد في التسعينيات من القرن الماضي، تصاعدت حدة هذه المنافسة وتعددت أطرافها، ولكنها ظلت ملعباً للدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة. حيث سعت القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي إلى التدافع عليه من أجل كسب مناطق نفوذ لها هناك، إمَّا سلماً من خلال العلاقات الوثيقة مع نظم الحكم في المنطقة، وإمَّا كرهاً من خلال استخدام القوة المادية.

٣: التدافع الدولي نحو "القرن الإفريقي" ... وحلقة جديد من الصراع:

الواقع أن التنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الإفريقي انتقل إلى حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى عليها، حيث يبدو التنافس الصيني-الأمريكي في القرن الإفريقي الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يُعدُّ أولوية لدى الطرفين ويؤثر بشكل أساسي ورئيس على الأمن القومي لهما، كل من زاوية أوضاعه الداخلية الخاصة أو مكانته ومكانة اقتصاده. إذ تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من

الاعتماد على هذا النفط ممَّا يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي منه، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القرن الإفريقي، ومواجهة التحرك الصيني.

وتحتل هذه المنطقة موقعاً مهماً في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في إطار "الحرب على الإرهاب"، وإعادة طرح مشروع القرن الإفريقي الجديد الذي يهدف إلى: تأمين الممرات المائية العالمية في البحر الأحمر والمحيط الهندي بما يخدم المصالح الأمريكية، فضلاً عن تأمين الوصول إلى منابع النفط والمواد الخام. وعليه، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية من أجل تأمين النفط الإفريقي، وضمان تدفقه إليها دون أية عقبات أو مشاكل[٤]، منها:

التواجد العسكري المباشر في المنطقة: وذلك لتدريب الجيش الإثيوبي، وتوفير المساعدات الاستخباراتية واللوجيستية لإثيوبيا، وانطلاق بعض قوات التدخل السريع من قاعدة جيبوتي لتأمين منطقة الساحل الإفريقي.

الاعتماد على بعض دول الأركان الإقليمية: فإثيوبيا أصبحت تمثل الذراع العسكري للولايات المتحدة في القرن الإفريقي الكبير، حيث تمتلك واحداً من أكبر الجيوش الإفريقية سواء أمِنْ حيث العدد أم العدة، كما توجد في جيبوتي القاعدة العسكرية الأمريكية في المنطقة التي توفر قوات التدخل السريع لأية عمليات عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة.

كما ان التكالب الجديد على إفريقيا ارتبط أساساً بالدور الصيني تحديداً منذ أعوام التسعينيات، وسعيها الدؤوب للحصول على النفط الخام وفتح أسواق جديدة، فالتحرك الصيني الجديد في القارة، والذي يعتمد على فكرة "التغيير الناعم"، أخذ ينحي جانباً عوامل السياسة والإيدولوجيا، وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة ، حيث اعتمدت لنفسها إستراتيجية جديدة تمثلت في "تنويع مصادر النفط" مع إعطاء إفريقيا أولوية جيوبوليتيكية في هذه الإستراتيجية، وعلى الرغم من أن هذه الإستراتيجية لها مظهر اقتصادي، إلا أنها تتمتع بقيمة أخرى من الناحية الإستراتيجية، ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الإفريقية إنما يتم في إطار إستراتيجية أكبر وهي إستراتيجية المساعدات مقابل النفط " Oil – For – Aid"، ونظراً لوجود احتياطيات نفطية مهمة

[٤] - محمد جمال عرفة، «الصين و» التغيير الناعم» في إفريقيا.» العولمة الجديدة»!»، قراءات افريقية، يوليو – سبتمبر ٢٠١١م، ص ٦٦-٧٦.

في إفريقيا فإن الصين لم تألُ جهداً في تجنيد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة، حيث تحصل الصين على ٢٥% من واردتها النفطية من إفريقيا.

وقد شجعت الصين محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل منطقة القرن الإفريقي، وذلك من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفصيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية مثل الطرق والكباري ومحطات المياه والكهرباء وشبكات الري والاتصالات. وعلى الجانب الآخر، كانت الصين مصدرًا مهماً للأسلحة التي حصلت عليها بعض دول القرن الإفريقي مثل الصومال، وإريتريا، وإثيوبيا.كما حرصت الصين على تعميق التعاون العسكري بينها وبين جيبوتي، خاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية داخلها.

وربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الإفريقية تدخلاً بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، خاصة النفوذ الفرنسي، ففي منطقة القرن الإفريقي، بدا هذا الأمر جلياً في حال التنافس الأمريكي – الفرنسي حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الإستراتيجية، نظراً لاحتلالها موقعاً متقدماً في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، بالإضافة إلى وجودها على الشريط الإستراتيجي بين الساحل والقرن الإفريقي الذي تسعى واشنطن إلى فرض الأمن فيه. وعلى الرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدتها العسكرية الأساسية هناك -كامب لموان -فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنام مستمر.

لكن يمكن القول: إن هناك عوامل عديدة من شأنها أن تحكم وتيرة هذا التنافس ومدى حدته أهمها القوّة العسكرية وهي عنصر فعال في تحديد مصير التنافس على النفط، إذ لا يجب أن ننسى أن الولايات المتحدة وعلى الرغم من الأزمات التي تمر بها والمشاكل التي تعاني منها، إلا أنها ما تزال "الدولة الأكثر قوّة في العالم"، وهي موجودة في معظم أماكن إنتاج النفط المهمة والحيوية العالمية كما وتسيطر على معظم طرق الإمدادات والنقل العالمية؛ البحرية والبرية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكبح إمكانية تحول سياسة الصين في إفريقيا ومناطق أخرى من العالم إلى سياسة هجومية متشددة تهدد المصالح الأمريكية بشكل كبير.

موقع الدول العربية في ظل التدافع الدولي نحو "القرن الإفريقي"

على الرغم من بؤر التوتر والصراع التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي، فإن عام ٢٠١١م يبشر بإعادة رسم خريطة التوازن الإقليمي في المنطقة، وربما يكون ذلك في غير مصلحة النظام الإقليمي العربي إذ تقاطع المصالح القومية للدول العربية المطلة على البحر الأحمر ودول القرن الإفريقي، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى أمرين مهمين:

أولهما: التعامل مع جمهورية أرض الصومال بمنطق الاعتراف الواقعي بوصفها بديلاً عن الدولة الأم.

ثانيهما: ظهور دولة جنوب السودان المستقلة لكونها فاعلاً جديداً في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما يعني تغير وتبدل طبيعة الأدوار الإقليمية. إذ تصبح دولة جنوب السودان بتوجهها الإفريقي أقرب إلى إثيوبيا وكينيا، وهو ما يجعلها ذات تأثير بالغ على معادلة توزيع مياه نهر النيل. فالجدير بالذكر أن السياسة المصرية عملت دوماً على إقامة توازن إقليمي لمواجهة إثيوبيا نظراً لحال العداوة التقليدية بين إريتريا وإثيوبيا، حيث حظيت مصر دوماً بدعم السودان. وهو ما يعني أن وجود دولة جنوب السودان في هذه المعادلة سيؤدي إلى إعادة النظر في طبيعة التحالفات القائمة.

وبعد، فإن ما يحدث من تطورات متلاحقة على أطراف النظام الإقليمي العربي في امتداداته الإفريقية ينذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي العربي، وذلك نتيجة الانفلات الأمني وانتشار التطرف وظاهرة القرصنة، والتي فتحت المنطقة أمام وجود عسكري دولي دائم يحد من حرية حركة الجوار العربي، وإنها ستؤثر يقيناً في أمن البحر الأحمر وتدفق مياة النيل إلى كل من السودان ومصر. فلقد تم انفصال جنوب السودان برعاية دولية وإفريقية وغياب عربي واضح، وتقوم أوغندا وبوروندي بعملية حفظ السلام في الصومال، كما باتت دول إفريقية كبرى مثل إثيوبيا وجنوب إفريقيا والسنغال من أبرز المؤيدين لجمهورية أرض الصومال داخل الاتحاد الإفريقي. ويبدو أن الولايات المتحدة والدول الغربية أضحت تفضل الحل الإفريقي على الحل العربي بالنسبة إلـى مناطق التوتر والتأزم على خط التماس العربي الإفريقي. لذا فإن ما يحدث في منطقة القرن الإفريقي من تفاعلات وتجاذبات سيفضي لا محالة إلى إعادة تشكيله وصياغته من الناحية الجيوستراتيجية، حيث يعكس طبيعة التحالفات الإقليمية والدولية الجديدة، وإن هذا التغير سيكون معادياً للمد العربي والإسلامي في المنطقة.

ومع قيام موجة التغيير بثورات الربيع العربي، بدا أن إعادة التفكير في خريطة المصالح الإستراتيجية العربية أمر مهم، لتسليط الضوء على واحدة من المناطق التي أهملت أو حيدت في العقود الماضية، وهي منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل. والذي أكد علي تأثير الغياب العربي في عزل الدول الإفرو-عربية عن المنطقة وحرمانها من أي نفوذ أو مبادرة لحل الصراعات التي تنشب في الإقليم كما يحدث في السودان والصومال. وهو ما أدى إلى ترك المنطقة إلى النظام الدولي والإقليمي الذي لم يعمل على حل مشاكل منطقة القرن الإفريقي؛ بل عمقاها بحروب الوكالة وبالتشجيع على قيام دولة جنوب السودان والذي سيؤثر سلبياً في التوازن الإستراتيجي في المنطقة إذا ما سادت علاقات التوتر مع السودان بدلاً من التعاون، فيما حيد العرب تمامًا طوال العقدين الماضيين عن التأثير في مجريات الأمور هناك، أو حتى المساهمة في حفظ أمن الممرات البحرية المهمة التي تسيطر عليها المنطقة في خليج عدن وباب المندب.

كما أدى هذا الغياب إلى زيادة التغلغل الإسرائيلي والإيراني في المنطقة، الذي لم يقتصر على الشق الإفريقي؛ بل كان هناك تاريخ إسرائيلي من التغلغل في السودان وإثيوبيا واليمن في زمن حكم الإمام، إلى أن استقر اليوم بنفوذ إسرائيلي في كينيا وإثيوبيا وأوغندا. فبالنسبة إلى إسرائيل، تُعدُّ منطقة القرن الإفريقي مسرحاً إستراتيجياً حيوياً في إدراة صراعها وعلاقاتها مع الدول العربية، ويهدف هذا التواجد إلى استمرار مصادر النزاع عبر دعم قوى التوتر في كل من الصومال والسودان (بشكل غير مباشر من خلال إريتريا)، ودعم علاقاتها بكل من إثيوبيا وكينيا وإريتريا، ضمن منظومة من المصالح الأمنية والعسكرية، لتأمين تواجدها الإستراتيجي في المنطقة، والذي يحمل أهدافاً عسكرية في المقام الأول. كما كانت مهمته هو الحصول على الاعتراف الدبلوماسي من جانب الدول الإفريقية، وذلك في إطار سعيها الدؤوب إلى تثبيت وضعها كدولة طبيعية في المجتمع الدولي، من خلال برامج المساعدات الخارجية، وتطوير التعاون الاقتصادي مع هذه الدول.

ومما لا شك فيه أن تزايد النشاطات الإيرانية في منطقة القرن الإفريقي تُلقي بظلالها وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي العربي ككل، وتهديد نظم الأمن الوطنية لبعض الدول العربية. فيشكل كثافة النفوذ الإيراني في العمق الإفريقي، وفى ضوء التراجع وسلبية الأداء العربي، خصماً موضوعياً من الوجود والمصالح العربية. وعلى الرغم من أنه توجد جاليات عربية مؤثرة في بعض الدول الإفريقية خاصة في الغرب، فإنها لا تمارس دوراً سياسياً فاعلاً في خدمة المصالح العربية؛ بل في الاتجاه المعاكس في خدمة المصالح والأهداف الإيرانية. كما حاولت تفجير مناطق الأطراف للنظام الإقليمي العربي، فلم تكن بمنأى عن النيات والتحركات الإسرائيلية،

ليس من زاوية التطابق الكلي في الأهداف المرجوة، ولكن لعدم ترك هذه الساحة بالمطلق؛ بل ربما لتوظيف كثافة الوجود والنفوذ الإيراني ضمن الأوراق الضاغطة والمهمة في أي مقايضات سياسية محتملة، أو لدرء أخطار متوقعة[٥].

الأهمية الاقتصادية للقرن الأفريقي:

تكتسب منطقة القرن الأفريقي أهمية اقتصادية كبرى، نظراً لما تمتلكه من مقومات استراتيجية أخرى غير تلك المرتبطة بالمياه في البحر الأحمر والمحيط الهندي، لما تحتويه المنطقة من موارد اقتصادية مختلفة، أهمها المياه، فالمنطقة تمثل الخزان الرئيسي الذي يزود مصر والسودان بالمياه الصالحة للشرب، ذلك أن نهر النيل يتبع في جزئه الأكبر لهذه المنطقة، إذ يمتد طول نهر النيل في أثيوبيا حوالي٨٥% من مياهه، ونظراً لمكانة هذا المورد الحيوي زاد الاهتمام به على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح يشكل محوراً مهما في التفاعلات الدولية، واحتل مواقع مهمة في المؤتمرات العالمية والإقليمية، التي من الممكن أن تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في مناطق كثيرة من العالم، خاصة في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، لسهولة التأثير على أحداثها من قبل القوى الدولية التي تجد في المنطقة مجالاً خصباً لممارسة جميع أنواع التأثير.

ويكتسب أيضا القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية، ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج، المتوجهة إلى أوروبا، والولايات المتحدة. كما أنها تُعد ممرا مهما لأي تحركات عسكرية، قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة، في اتجاه منطقة الخليج العربي.

أسباب ومظاهر التدافع الدولي نحو القرن الأفريقي:

شكل البحر الأحمر أهم محاور الصراع الدولي منذ قديم الأزل، فهو ملتقى استراتيجي وحامل النفط الأول ومعبر التجارة الرئيسي ومجال تدفق القوى العسكرية بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود والمحيط الهندي. وفي القلب منه مثل باب المندب ومنطقة القرن الأفريقي، أيضا محورا للصراعات الاستعمارية والسياسية والاقتصادية سواء في القرن التاسع عشر أو فيما بعد الحرب الباردة، وفي الآونة الأخيرة تعاظم التكالب على الموارد الطبيعية وموارد النقط والطاقة، وبدا هناك تزاحم دولي وإقليمي حول منطقة القرن الأفريقي.

---

[٥] ـ موقع سكاي نيوز عربية، الصين في القرن الإفريقي. نفوذ متصاعدhttps://www.skynewsarabia.com/web/articl

وانتقل التنافس بين القوى الدولية في منطقة القرن الأفريقي إلى حلقة جديدة وهي الصراع فيما بين هذه القوى عليها، حيث يبدو التنافس الصيني- الأمريكي في القرن الأفريقي الأصعب والأكثر شراسة، ذلك أنه ينطوي على عنصر النفط الذي يُعدُّ أولوية لدى الطرفين، ويؤثر بشكل أساسي ورئيسي على الأمن القومي لهما، كل من زاوية أوضاعه الداخلية الخاصة أو مكانته ومكانة اقتصاده، إذ تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على النفط ممَّا يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي منه، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القرن الأفريقي، ومواجهة التحرك الصيني.

وعليه، فقط تم إعادة صياغة الخريطة السياسة والاقتصادية لمنطقة القرن الأفريقي في أعقاب الحرب الباردة- بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا) -لتعكس مدى الهيمنة للقوى الأجنبية في تلك المنطقة، وقد تجلت أهم أسباب هذا التدافع في النقاط التالية:

ـ تأمين إمدادات الطاقة وعلى رأسها النفط، حيث تقع منطقة القرن الأفريقي قريبة من مصادر إنتاج النفط في الخليج العربي، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تسعى جاهدة للدفاع عن هذه المصادر، وتأمين الوصول إليها لذا استخدمت المصالح الاقتصادية تارة للترغيب والادوات العسكرية تارة أخرى للترهيب.

ـ الأهمية الاقتصادية للقرن الأفريقي بحد ذاته، التي زادت بعد اكتشاف النفط والذهب والغاز الطبيعي.

ـتبرز القيمة الجيوسياسية لإقليم القرن الأفريقي من إشرافه على بحر العرب والبحر الأحمر والمحيط الهندي أولاً، واشتراكه مع اليمن في خليج عدن، ومضيق باب المندب، الأمر الذي جعل تأمين الممرات المائية في تلك المنطقة أمر حيوي، يحمي حركة التجارة الدولية.

ـ المساحة البرية، التي تمثل هي الأخرى نقطة الانطلاق من المياه الدافئة إلى البر، وصولاً إلى قلب أفريقيا، الأمر الذي يتحقق بفضله الترابط بين البر والبحر معاً، وهذا ما يفسر تاريخ الصراعات الاستعمارية المحتدمة حول المنطقة منذ قرون طويلة بهدف السيطرة عليها، ما جعل منطقة القرن الأفريقي منذ القدم وحتى اليوم تحت أنظار المتنافسين.

ـ تعتبر منطقة القرن الأفريقي سوقاً للمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدراً للمواد الخام والمنتجات ذات الطلب الأمريكي، فرغم تدني قيمة الواردات الأمريكية من المنطقة، إلا أن نسبة الصادرات الأمريكية إليها تبلغ (١٤%) من إجمالي صادرات الولايات المتحدة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

٠تمثل إطلالة القرن الأفريقي على منطقة الشرق الأوسط ومداخله البحرية حافزاً مهماً للمشروع الأمريكي، فهي تسعى منذ أمد بعيد إلى إعادة ترتيب المنطقة بما ينسجم مع مصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك أمن الكيان الصهيوني في إسرائيل، وإنشاءها لقوة (أفريكوم) في فبراير ٢٠٠٧م، وكان الرئيس الأمريكي بوش قرر إنشاء (أفريكوم) مقر القيادة الأفريقية- الأمريكية لمواجهة الإرهاب لتتولى عدة مهام على مستوى القارة الأفريقية ككل، باستثناء مصر، وانطلق في أكتوبر ٢٠٠٨ النشاط الفعلي لـ(القيادة الأفريقية) لتكون القارة الأفريقية دائرة حركتها التدريبية واللوجستية والهجومية، وتقوم (أفريكوم) بمتابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن

والاستقرار في القارة الأفريقية. وعليه، فقد مثل ذلك انعطافا أمريكيا شديد الاهتمام بأفريقيا عموماً والقرن الأفريقي خاصة[٦].

٧ ـ بعض مظاهر التنافس الدولى وأهم الدول الداعمة له:

ا ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن تلمس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام ١٩٩٧ بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا"، حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية، وأوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا. ويتمثل الوجود الأمريكي بشكل أكبر في جانبه السياسي والعسكري، الذي من خلاله تعمل على تطويع الدول والسيطرة عليها سواء برضاها أو رغماً عنها، وفى أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، أنشأت الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية في كامب ليمونير، ووضعت فيها ٤ آلاف من قوات النخبة الأمريكية أحيط عملهم بغطاء من السرية والتكتم لا يزال قائمًا إلى الآن وكأنهم يستعدون لشيء ما، لكن تطور الصراع في اليمن وتصاعد أنشطة القرصنة في القرن الأفريقي وتنامى الصراعات في الصومال كشف جانبًا عن مهمة القوات الأمريكية في قاعدة جيبوتي، كما جددت واشنطن عقد تأجير قاعدة لومينير كامب للولايات المتحدة لمدة ٢٠ عاما مقابل ٦٣ مليون دولار أمريكي سنويا مع ضخ استثمارات أمريكية في إنشاءات القاعدة تقدر بنحو مليار دولار تضمن اكتفاء ذاتيا للقوات الأمريكية[٧].

ب ـ الصين الشريك التجاري الأكبر في القرن الأفريقي:

تعمل الصين منذ فترة على توسيع نفوذها في عديد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية مثل القرن الأفريقي، ففي جيبوتي، مولت الصين عددا من المشروعات العامة، ومنذ اليوم الأول لتدشين منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام ٢٠٠٠، قدمت بكين ١٦,٦ مليون دولار لتمويل المشروعات التنموية في جيبوتي، ووفقا لموقع (AidData)المعني بالتنمية الاقتصادية المتبادلة بين الصين والقارة الأفريقية، فقد قدمت بكين مساعدات غذائية بقيمة ١,٧٥ مليون دولار خلال أيام الجفاف الذي ضرب جيبوتي عام ٢٠٠٥، فيما أغدقت على بناء مقر جديد لوزير الخارجية الجيبوتي يتكلف ٢,٤١ مليون دولار، والأمر ذاته حدث مع الصومال، ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١، أطلق ٧ مشروعات تنموية صينية في الصومال.

---

[٦]ـ د. إجلال رأفت، «العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٩. ص ١٦٨-١٦٩.

[٧]ـ بوابة أفريقيا الإخبارية، القرن الأفريقي يدفع فاتورة صراع النفوذ الأمريكي الصيني،١٥ إبريل٢٠١٧، http://www.afrigatenews.net/content/D9%8A-

وفي عام ٢٠٠٢، بدأت شركة سينو هيدرو الصينية العمل على مشروع يقدر بـ ٣٦٥ مليون دولار أميركي لتوليد الطاقة الكهرومائية من سد بطول ٦٠٧ قدم على نهر تكيزي، وبحلول عام ٢٠٠٩، كانت الاستثمارات الصينية المباشرة في إثيوبيا بلغت ٩٠٠ مليون دولار أميركي، كما نمت الصادرات من إثيوبيا إلى الصين، بحوالي ١٣٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦.

وفي المقابل، وقعت شركة بترول مملوكة للدولة الصينية في يوليو ٢٠٠٧ اتفاقاً مع الحكومة الصومالية للتنقيب عن النفط في إقليم مدق الذي يتمتع بحكم ذاتي. أما إريتريا فقد اقترضت ٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٤ لشراء الآلات الزراعية الصينية، وفي عام ٢٠٠١، ألغت الصين ديوناً لإريتريا عن طريق دعمها بمنحة تحمل قيمة نفس الديون، ومولت الصين عددا من المشروعات التنموية، بما في ذلك مستشفى تضم ٢٠٠ سرير في العاصمة الإرترية، أسمرة، وفي أبريل عام ٢٠٠٦، منحت الصين إريتريا قرضا بقيمة ٢٣ مليون دولار لتحسين البنية التحتية للاتصالات، وفي يناير ٢٠٠٧، وقعت الصين وإريتريا صفقات اقتصادية، شملت إزالة التعريفات الجمركية على المنتجات الإرترية المصدرة إلى الصين، وإلغاء جزئي لديون إريتريا وامتداد المساعدة التقنية الصينية إلى إريتريا، خاصة في القطاع الصحي حيث قدمت الصين أيضا قروض ميسرة كبيرة إلى إثيوبيا، على الرغم من أن هذه القروض غالبا ما تكون مرتبطة بمشروعات بناء تقوم بها الشركات المملوكة للدولة الصينية أو التي تسيطر عليها مثل مشروع الطريق الدائري أديس أبابا الذي افتتح في ٢٠٠٣.

وتحصل الصين على ما يقارب من (٢٥%) من إجمالي وارداتها النفطية من القارة الأفريقية، وبعد اكتشاف النفط داخل السودان دخلت الصين وبقوة في مجال استخراج وإنتاج النفط السوداني، ففي عام ١٩٩٦ حصلت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) على (٤٠%) من أسهم شركة نفط النيل الأعظم السودانية(GNPOC) ، وأصبحت الصين أكبر منتج ومستورد للنفط السوداني؛ حيث تحصل الصين على حوالي ٧% من إجمالي وارداتها النفطية من السودان بمفردها، ولم يقتصر التعاون الصيني- السوداني على قطاع النفط فقط، بل شمل أيضاً مجالات أخرى مثل إنشاء محطات لتوليد الكهرباء، وتمويل بعض مشروعات إقامة سدود (مثل سد كاجبار)، وإنشاء خطوط أنابيب لنقل المياه من النيل إلى بورسودان، وبلغ حجم الاستثمارات الصينية في السودان نحو ٤ مليارات دولار، وتعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان، وتعتبر الصين واحداً من أهم الشركاء التجاريين لدول القرن الأفريقي، وتدخل السودان وكينيا ضمن أكبر ١٠ أسواق أفريقية تستوعب الصادرات الصينية للقارة، وكذلك تحتل السودان المرتبة الثالثة ضمن أكبر ١٠ دول أفريقية مصدرة للصين.

<u>ج ـ النفوذ الأوروبي المتضائل في القرن الأفريقي:</u>

رغم أن بعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، تعتبر صاحبة نفوذ تقليدي داخل منطقة القرن الأفريقي، إلا أن الأمر في الآونة الأخيرة بعد عملية الاندماج الأوروبي لم يعد قاصراً على دور دول بمفردها، وإنما أصبح هناك دور جديد للاتحاد الأوروبي باعتباره قوة دولية لا يمكن إغفالها، ويعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً رئيسياً لكثير من دول المنطقة، ووفقاً لرؤية مفوضية الاتحاد الأوروبي فإن أوضاع عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي أثرت سلباً في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة، وكذلك

فإن عمليات الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين وتهريب الأسلحة الصغيرة داخل المنطقة ولدت تهديدات مختلفة قد يصل مداها إلى الاتحاد الأوروبي ذاته.

واستناداً إلى هذه الرؤية، طرحت مفوضية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٦ استراتيجية للسلم والأمن والتنمية في القرن الإفريقي، وركزت الاستراتيجية على التعاون مع منظمة (الإيفاد) عبر رؤية مشتركة وخطة تنفيذية تركز على ٣ ميادين هي: السلم والأمن، والأمن الغذائي، والتطوير المؤسسي، وكذلك تضمنت الاستراتيجية التدخل الفعال من جانب الاتحاد الأوروبي في القرن الإفريقي لدعم وبناء القدرات الأفريقية في مجال منع الصراع، والوساطة، ونشر قوات حفظ سلام، وعمليات مراقبة وقف إطلاق النار، وإنشاء الفرقة العسكرية للتدخل السريع في شرق أفريقيا كجزء من قوات الانتشار السريع الأفريقية[٨].

ث ـ التغلغل الصهيوني في القرن الأفريقي:

تعد محاولة السيطرة على البحر الأحمر من أهم الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في القارة الأفريقية التي بدأت عام ١٩٤٩ بعد تأسيس الكيان الإسرائيلي في خليج العقبة، وبهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر، ولتحقيق هذا الهدف، بدأت إسرائيل بتأسيس وجود لها على البحر الأحمر بغية استخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والاقتصادية والسياسية، وكانت الخطة التالية هي السيطرة على البحر الأحمر ذاته، فبدأت باحتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي، واحتلال الجزر الواقعة في الجزء الجنوبي من المنطقة، ولأن إسرائيل تخشى فعلاً أن ينجح العرب في تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومن ثم يفرضون حصاراً على السفن الإسرائيلية، خاصة أن هذه المخاوف كانت قد تصاعدت إبان قيام العرب بالفعل بإغلاق مضايق تيران وباب المندب في عامي ١٩٦٧، ١٩٧٣، على التوالي.

لذلك، يتسم البحر الأحمر، بما في ذلك القرن الأفريقي، بأهمية حيوية واستراتيجية لإسرائيل، وعليه، فقد اتبعت استراتيجية ترتكز على ٣ محاور متداخلة تعمل على تحقيق سيطرتها على البحر الأحمر وهي المحاور السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وتولي إسرائيل اهتماماً بشرق أفريقيا (القريبة من البحر الأحمر) أكثر من قلبها أو وسطها، وبحكم ارتباط البحر الأحمر بالأمن الإسرائيلي، فإن الإسرائيليين يرغبون القيام بدور في حل قضايا البحر الأحمر، خاصة تلك التي تؤثر على حرية إسرائيل في الملاحة والمتاجرة والتعاون الاقتصادي مع العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى سعي إسرائيل المستمر نحو تحقيق مجموعة من الأهداف بما يتلاءم مع استراتيجيتها في البحر الأحمر، أهمها(توسيع الوجود العسكري الإسرائيلي وترسيخه وتأمين مصالح إسرائيل بما يتيح لها إمكانات الهجوم المباشر على العرب في باب المندب). وكذلك، إيجاد "عمق استراتيجي" في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط عسكري عربي في المنطقة. أيضاً، ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية والمدنية الإسرائيلية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر والطريق البرية من إيلات إلى حيفا وعسقلان.

---

[٨] ـ د إجلال رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨

د ـ التواجد التركي في القرن الأفريقي:

في ظل النمو الاقتصادي التركي المتواصل الذي يزيد بمعدلات تفوق الـ ٦% سنويًا، ذهبت تركيا تبحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائعها، وفي خطوة جديدة تحولت دفتها نحو تعزيز التعاون الثنائي خلال زيارة تاريخية لأول رئيس تركي إلى السودان منذ أكثر من ٦٠ عاما، أسفرت عن عدد من الاتفاقات كان أهمها تسلم تركيا إدارة جزيرة "سواكن"، تؤجج الصراع في منطقة جنوب البحر الأحمر، بعد أن أضحى السباق محتدما على البحر الأحمر الذي يعتبر ممرًا لنحو ٣,٣ ملايين برميل من النفط يوميًا.

وسبق ذلك قيام تركيا بالدخول في بعض دول القرن الأفريقي وفي مقدمتها إثيوبيا، فإن حجم التبادل التجاري بين بلاده وتركيا وصل إلى ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار، حيث تنفذ شركة "يابي ميركيزي"، التركية خط السكك الحديدية الذي يتم بناؤه من مدينة "أواش" إلي مدينة "ولديا" (شمال شرقي) إثيوبي، وتأتي إثيوبيا كقوة سياسية واقتصادية لها ثقلها في منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، حيث تنال إثيوبيا الحصة الأضخم من الاستثمارات التركية في شرق أفريقيا (٢,٥ مليار دولار من أصل ٦ مليارات)، وتعتبر جيبوتي بوابة عبور بحري وقاعدة تجارية مهمة لتركيا في المنطقة التي من خلالها يمكن السيطرة واستخدام موانئ التصدير لزيادة الاستثمارات التركية في المنطقة، كما تعد كينيا مرتكزًا استثماريًا مهمًا لتركيا يمكن الاستناد عليها، وتقدر التكلفة الكلية للمشروعات التي نفذتها تركيا في الصومال خلال السنوات الثلاثة الماضية بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، تتمثل في إعادة بناء الطرق الرئيسية في العاصمة بما فيها شارعي المطار والقصر، إضافة إلى ٤ ملايين دولار تدفعها تركيا للحكومة الصومالية نقديا كل شهر منذ عام ٢٠١١، وتعد تركيا ثالث أكبر مانح للمساعدات في القارة الأفريقية بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، بإجمالي مساعدات بلغت ٨٠٠ مليون دولار في سنويا منذ عام ٢٠١٢.

ه ـ التواجد الخليجي في القرن الأفريقي:

أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أن حضورها الاقتصادي في أفريقيا عامة وفي دول القرن الأفريقي خاصة لابد وأن يسبق حضورها السياسي، ويرجع السبب ذلك إلى عدة عوامل أهمها: عدم الاستقرار السياسي لبعض الدول الأفريقية، وبروز الصورة السلبية والمغلوطة وغير العادلة في الذهن الخليجي عن الدول الأفريقية، كذلك الامتدادات الجغرافية بين منطقتي الخليج والقرن الأفريقي، وبالفعل بدأت منذ سنوات تدشين بعض المشروعات الاستثمارية في دول القرن الأفريقي.

ووطدت المملكة العربية السعودية، علاقاتها مع دول القرن بدءاً بإثيوبيا، التي تعتبر من أهم الدول التي تسعى المملكة للاستثمار فيها لكونها سوقا أفريقيا يشهد نموا متزايدا، ففي مايو ٢٠١٦ تم توقيع اتفاقية تجارية بين أثيوبيا والسعودية لتوسيع قاعدة التعاون والاستثمار وداعمة لاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي تم توقيعها في ٢٠١٤، الهادفة إلى حماية الاستثمارات لكلا الطرفين، وفي نوفمبر ٢٠١٦ تم توقيع اتفاقيات لم يتم الإعلان عن طبيعتها بقيمة ١٦٠ مليون دولار، كما وقع الطرفان على تشكيل مجموعة لجان مثل: لجنة التعاون الخارجي والأمني، لجنة التعاون العلمي والثقافي، واللجنة الاقتصادية، وقدم الصندوق السعودي للتنمية تمويلات لدعم التنمية في الأقاليم الأثيوبية النائية، وتشير وزارة التجارة الأثيوبية إلى أنه منذ عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥ /٢٠١٦ حصل أكثر من ٣٠٥ مستثمر سعودي على رخص استثمارية أثيوبية في جميع

المجالات، عزز ذلك عدد الشركات السعودية المسجلة الذي تجاوز ٦٩ شركة سعودية، كما نفذت المملكة ١٧ مشروعا تنمويا في جيبوتي، وساهمت المملكة أيضاً في ارتفاع الصادرات الصومالية في أعقاب خطوة لرفع حظر دام ٩ سنوات على استيراد الماشية من الصومال، خاصة أن الثروة الحيوانية تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد الصومالي.

وفيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، ففي أكتوبر ٢٠١٦ وقعت غرفة تجارة وصناعة دبي نيابة عن مجموعة س.س لوتاه الدولية S.S Lootha Trading/ اتفاقية مع بنك أوروميا الدولي بقيمة ١٨٤ مليون درهم لدعم قطاع الزراعة والماشية ومنتجاتهما الصالحة للتصدير، ولأهمية سوق شرق أفريقيا حرصت غرفة تجارة وصناعة دبي على افتتاح أول مكاتبها التمثيلية في أفريقيا عام ٢٠١٣، ووصلت قيمة التبادل التجاري غير النفطي إلى ٧٨٨ مليون درهم لعامي ٢٠١٤/٢٠١٥، كما اتفقت أديس أبابا وأبوظبي على تعزيز دور القطاع الخاص في دعم حركة التجارة والاستثمار بين البلدين، وبناء عليه تم توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي لحماية وتشجيع الاستثمار، وتعمل الحكومة الأثيوبية حاليا على إنشاء ٤ مناطق صناعية متخصصة وهي «ديرداوا، أواسا، كومبولتشا، أديس ابابا. ”

ووفقاً لصحيفة The Wall Street Journal في سبتمبر ٢٠١٦ حصلت الإمارات على عقد لإدارة أهم موانئ القرن الأفريقي (ميناء بربرة) في إقليم أرض الصومال لمدة ٣٠ عاما، نأتي أخيرا للعلاقات الإماراتية الإرتيرية التي بدأت بعد إعلان استقلال أسمرة ١٩٩٣، ففي عام ١٩٩٥ دعم صندوق أبوظبي للتنمية مشروع التوليد والنقل الكهربائي في إريتريا، ودعم مشروعات البنية التحتية عام ٢٠٠٩، كما دعمت أبوظبي ميزان المدفوعات عام ٢٠١٢، ومؤخرا حصلت دولة الإمارات على عقد إيجار في ميناء عصب كجزء من اتفاقية الشراكة المبرمة، لغرض إقامة قاعدة عسكرية إماراتية.

ودشنت الكويت، من خلال صندوق الكويت للتنمية، ٣ مشروعات رئيسية في أثيوبيا بقيمة ٢٠٣ ملايين دولار، مثل: مشروع تأهيل الطرق بتكلفة ٦٤ مليون دولار أميركي، ومشروع طريق ديسي- كوتابر- تقاطع تناتا بقيمة ٨٤ مليون دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١٥ انطلق مشروع أكسوم لإمدادات المياه بقيمة ٥٥ مليون دولار أمريكي، وفي الصومال دشنت الكويت مشروعات استثمارية كان أهمها مشروع زيادة الطاقة الكهربائية في مقديشو وضواحيها، وفي جيبوتي أصبح الصندوق الكويتي للتنمية مساهما فاعلا في تطوير الاقتصاد والبنى التحتية في جيبوتي، ففي الفترة بين ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٦ وقعت الكويت مع جيبوتي ١٤ اتفاقية بلغت (٧٨,٣ مليون دينار)، كان أهمها تدشين طريق تاجورا- أبوخ، وطريق تاجورا- بلحو، الذي عرف اليوم باسم طريق «الشيخ صباح الأحمد الصباح»، وفي عام ٢٠١٦ تم البدء بمشروع يهدف إلى ربط جيبوتي بالمناطق الشمالية من أثيوبيا ما ينشط حركة التجارة البينية.

وفي عام ٢٠١٦ أيضاً أعلنت مجموعة (إزدان القطرية القابضة) عن مشروع استثماري في قلب العاصمة الأثيوبية، ومن جانب أخر قامت مُنظمة الدعوة الاسلامية التابعة للحكومة القطرية باستصلاح أراضي زراعية في أثيوبيا مساحتها (٥٠٠) هكتار في منطقة بيرعانو، فالمُنظمة تخطط لتنفيذ المزيد من المشروعات الإنتاجية لإحداث تغير إيجابي في المجتمع الأثيوبي باتجاه التنمية الشاملة، أما العلاقات الصومالية القطرية فتتلخص في إبرام الدوحة اتفاقية مع جمهورية الصومال لتنظيم استقدام العمالة الصومالية المُتعلمة للعمل في دولة قطر،

أضف إلى ذلك وجود لجنه قطرية صومالية تم تشكيلها مؤخراً لدعم الصحة والتعليم في الصومال، أما العلاقات القطرية الجيبوتية فأخذت منحاً تطورياً في يناير٢٠١٦ عندما افتتحت مُنظمة قطر الخيرية مكتباً فرعياً في جيبوتي، ودشنت مشروع "قرية دوحة الخير" في منطقة "ديمير جوج" في إقليم عرتا الجيبوتي، الذي ضم منازل سكنية ومستشفيات ومدارس وشبكات للمياه وتوفير وسائل المواصلات ما ساهم في تطوير التنمية المجتمعية، كما اتفق الطرفان على تنفيذ مشروعات مستقبلية بقيمة مبدئية (٢٠) مليون ريال قطري[٩].

أما العلاقات الإرتيرية القطرية فبدأت منذ الستينات، فقطر كانت من أوائل الدول الداعمة للقضية الوطنية الإرتيرية وأول من تبادل التمثيل الدبلوماسي معها بعد الاستقلال، وتعززت العلاقات بين الطرفين بعد تراجع التمويل الغربي للتنمية الإرتيرية بسبب رفض النظام للإصلاحات السياسية، وتعهدت الدوحة بدعم المشروعات التنموية في إطار ما أطلق عليه حينها "الخطة التنموية الشاملة للحكومة الإرتيرية"، واعتبرت الدوحة أهم شريك اقتصادي لإريتريا، فشركة الديار العقارية القطرية تعمل في إريتيريا منذ عام ٢٠١٠ ودشنت مشروع "منتجع دهلك"، ودعمت قطر مشروع تأسيس الفضائية الإرتيرية، كما سعت الدوحة دبلوماسياً لعودة العلاقات السودانية الإرتيرية بعد توقيع اتفاقية الدوحة ١٩٩٩ ودعمت عجلة التنمية في المناطق الحدودية بين السودان وأرتيريا بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار.

و-التوجه الإيراني صوب القرن الأفريقي:

هدفت إيران إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومن ثم، أبرمت العديد من الاتفاقيات التجارية والصناعية، وإطلاق عدد من المشروعات الاستثمارية في المنطقة خاصة في كينيا وإريتريا وأوغندا وغيرها.

ف ـ المشكلات والتحديات التى تواجه منطقة القرن الأفريقى

تمثل منطق القرن الأفريقي إحدى المناطق الأكثر سخونة وتوتر على مستوى العالم، بفضل تعدد وتجدد الصراعات في تلك المنطقة وتشعبها إلى الحد الذي جعلها تأخذ أشكال مختلفة ذات أصعدة متعددة وفي مقدمتها، الصراع الداخلي في البلد الواحد مثل (الصراع الصومالي الصومالي والصراع بين شمال وجنوب السودان). ويتمثل الشكل الثاني، في الصراعات البينية أو الحدودية بين الدول وبعضها البعض ومثال على ذلك (الصراع الإرتيري الإثيوبي)، فيما يتمثل الشكل الثالث في حالة الاستقطاب الدولي لدول تلك المنطقة سواء من دول في الإقليم ذاته أو دول عظمة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين كما سبق أو أشار الباحث.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن طرح عدد من المشكلات التي تواجهها منطقة الصراع في القرن الأفريقي:

---

[٩] Brooks, Peter., «China & influence in Africa: Implications For the united states», backgrounder (Washington : The heritage Foundation, 2006). No.1916.

·صراعات الجوار والصراعات الداخلية، ومن أمثلتها الصراع الإثيوبي الصومالي عام ١٩٧٧، والحرب بين إريتريا وإثيوبيا التي انفجرت في مايو ١٩٩٨، ويشكل الصراع الصومالي الصومالي والسوداني الشمالي والجنوبي أحد أبرز الأمثلة على الصراعات الداخلية في البلد الواحد، وتوصلت نتائج دراسة (حسن،٢٠١٢)، إلى وجود عوامل مؤثرة جمة تساعد في تغذية الصراع في منطقة القرن الأفريقي بينها التدخلات الخارجية ونظم الحكم التي تبعد كثيرا عن العدالة، وطبيعة المجتمع الرعوي والموروثات الاجتماعية والانهيار الاقتصادي.

·حالة عدم الاستقرار السياسي، ومن أمثلتها التطورات التي شهدتها السودان منذ انقلاب عام ١٩٨٩، وتوصلت دراسة (الامين،٢٠٠٠) ، إلى أن منطقة القرن الأفريقي شهدت مراحل من التغير المثير منذ الأيام الأولى لدخول المستعمر إليها وعاشت مراحل من الجوع والقحط وتوالت عليها عهود صعبة سادتها كوارث طبيعية كثيرة بالإضافة إلى حروب دامية، وانتهت نتائج الدراسة إلى أن الصراعات العرقية أثرت سلباً على حالة الاستقرار السياسي، ما يعني أنها ساهمت في تنامي حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة القرن الإفريقي.

ـ أزمة بناء الدولة في القرن الإفريقي، ويعتبر الصومال نموذجاً ذات دلالة بالغة فيما يتعلق بحالات الانهيار الشامل للدولة؛ ففي الحالة الليبيرية غابت الدولة بوصفها النظام الشرعي القائم، كما انهار المجتمع اجتماعياً واقتصادياً، ويرجع انهيار الدولة لحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

·المجاعة والفقر، حيث عانت أفريقيا على مدار عقود طويلة من موجات الجفاف والمجاعات تسببت في وفاة الملايين، ودخلت منطقة القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة في مجاعة وصل تعداد من تعرض لها إلى ١٧ مليون فرد، ووفق منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة (فاو(فإن الجفاف الشديد الناجم عن قلة الأمطار التي تساقطت خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠١٦ قد اجتاح كلا من جيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان وأوغندا، ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى الظروف المناخية، فضلاً عن الصراعات الإقليمية بين الدول الأفريقية، وفشل حكوماتها في إدارة هذه الأزمات، ووفقا لأرقام اليونيسيف عام ٢٠١١ يعاني ٤ مليون شخص في الصومال من انعدام الأمن الغذائي، بما فيهم ٣ مليون شخص في جنوب الصومال، وقد مد الشركاء الإنسانيون يد المعاونة لأكثر من ٢ مليون شخص من خلال توزيع المواد والقسائم الغذائية والاستجابة المالية، ويعاني ٤٥٠،٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية بينهم ١٩٠،٠٠٠ يعانون سوء التغذية الحاد الشديد، وأقر الشركاء بأن هناك حوالي ٤٤٠،٠٠٠ طفل يخضعون لبرامج العلاج من سوء التغذية.

ـ مشكلة اللاجئين، إذ تعد مشكلة اللاجئين في أفريقيا إحدى مشكلات القارة الرئيسة، وقاسماً مشتركاً بين معظم الدول الأفريقية، وهي تضيف لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من مشكلات النّظم السياسية الإفريقية، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كلّ دولة أفريقيا.

۰امتداد مشكلات القرن الأفريقي لدول الجوار خاصة المنطقة العربية، ما تؤكده دراسة (حقار، ٢٠١٢)، التي انتهت إلى أن تنامي التزاحم حول منطقة القرن الأفريقي من الناحية العسكرية يمكن أن يشكل تهديداً لأمن الخليج.

ـ مشكلة مياه النيل، التي لا تشغل فقط دول حوض النيل سواء كانت دول المنبع أو دول المصب، بل تمتد أواصرها إلى كيانات دولية ممكن ان تكون أطرافا فيها.

ـ القضايا الحدودية البحرية بين إريتريا واليمن، التي تمتد جذورها لحقبة التسعينات من القرن الماضي.

ـ التغلغل الإسرائيلي في داخل القارة الإفريقية وبالأخص في القرن الإفريقي وتنامي علاقاتها السياسة والعسكرية والاقتصادية بأثيوبيا، الذي يعمل على نقل وامتداد الصراع العربي الإسرائيلي إلى مناطق حيوية وذات بعد استراتيجي[١٠].

الوضع الاقتصادي للقرن الأفريقي:

تعتبر دول القرن الأفريقي من أقل الدول على مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويؤكد على ذلك الوضع الاقتصادي المتردي المؤشرات الأساسية التي يعرضها الجدول رقم (١) وهو الأمر الذي يجعلها في حاجة ماسة للمساعدة من جانب، وتقع تحت السيطرة من قبل القوى الخارجية من جانب آخر.

ويوضح الجدول مدى هشاشه وضعف اقتصادات منطقة القرن الأفريقي وحاجتها إلى المساعدة والخروج من أزماتها من قبل القوى الإقليمية والدولية.

ى ـ ماذا ستجنى مصر اقتصادياً من تعزيز وجودها فى منطقة القرن الأفريقى؟

تشكل القارة الإفريقية امتداداً حيوياً لجمهورية مصر العربية، وبعد فترة من النسيان على الصعيد الاقتصادي والسياسي، حرصت مصر على تنشيط العلاقات السياسية مع الدول الأفريقية على المستويات كافة، والاضطلاع بدور نشط في احتواء الأزمات الأفريقية قبل أن تتفاقم، وعودة دورها الدبلوماسي، والمشاركة في حل الأزمات، وتبادل المشروعات الاستثمارية والتنموية بين الجانبي، وتصل حجم استثمارات مصر في أفريقيا لما يقارب من ٩ مليارات دولار.

وتمثل إريتريا الحليف الاستراتيجي الأكبر لمصر في منطقة القرن الأفريقي، كما أطلق عليها أحد المسؤولين الإرتيريين وصف الحليف المصري في القرن الأفريقي، وترى إريتريا أن مصر هي عمقها الاستراتيجي الشمالي، كما تعتبرها القاهرة عمقها الاستراتيجي الجنوبي، وهى العلاقة التي تزعج إثيوبيا، في ظل الخلاف التاريخي بين إثيوبيا وإرتيريا من جانب، والخلاف بين إثيوبيا ومصر بسبب أزمة سد النهضة من جانب آخر،

---

[١٠] ـ محمد جمال عرفة، «الصين والتغيير الناعم» في إفريقيا. العولمة الجديدة "، قراءات افريقية، يوليو ـــ سبتمبر ٢٠١١، ص ١٠٩.

فإن الانفتاح على القرن الأفريقي لن يكون أمراً سهلا، ويمكن أن يكون هناك استفادة اقتصادية لمصر من علاقاتها بإريتريا.

ويمكن لمصر إذا ما تم تنحية الخلافات السياسية مع بعض دول القرن الأفريقي مثل إثيوبيا أن تشكل ثقل كبير بوصفها لاعب رئيس في القارة الأفريقية، وينطلق دورها نحو تحقيق الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، وإضافة إلى ذلك يمكن أن تلعب مصر إلى جانب الدول العربية دور في ترسيخ الهوية العربية والإسلامية في دولتي الصومال وإرتيريا.

كما يمكن لمصر توجيه طاقاتها نحو ما يعرف باقتصاديات الموانئ البحرية جنباً إلى جنب مع الدول العربية المشاطئة لدول القرن الأفريقي، والعمل على تبني صياغة سياسة خارجية واضحة لتحديد مصالحها الأمنية والاستراتيجية تجاه القرن الأفريقي[١١].

ويمكن أن تساعد مصر في تعزيز التنمية الاقتصادية بالقرن الإفريقي، سواء على مستوى استغلال الموارد وتطويعها وتقديم الخبرات المصرية في مجالات التعليم والتوعية الصحية فيما يمكن أن يطلق عليه الدور الإنمائي لمصر في القرن الإفريقي. ويشكل السوق الاستهلاكي في القرن الإفريقي سوقاً واعداً للمنتجات المصرية إذما أحسنت عملة تسويقها، حيث يسكنها ما يقارب من ٩٠ مليون نسمة.

ويمكن ان تمثل إفريقيا وفي القلب منها القرن الإفريقي لمصر سلاسل الأنشطة الزراعية ذات القيمة المضافة، بما يمكن تحقيق الأمن الغذائي المتبادل سواء لمنطقة القرن الإفريقي أو لمصر، وذلك عبر أهمية استثمار التعاون المصري الأفريقي كأداة قوية لتعزيز التجارة والإستثمار الزراعي من خلال الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول في مواجهة قضايا الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية. ومن هنا يمكن لمصر الاستفادة من تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا.

وعلى الصعيد الأمني، يمكن لمصر أن تعمل على مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المتزايدة أمام إفريقيا وعلى رأسها مشكلة الإرهاب المتنامي في العديد من المناطق الأفريقية، وتأمين البحر الأحمر ومكافحة القرصنة، بما يعمل على تأمين حركة الملاحة عبر قناة السويس، التي تمثل أحد أهم مصادر الدخل الرئيس للعملة الأجنبية.

وعلى مستوى اقتصاديات الطاقة والطاقة المتجددة، يمكن أن يساعد تعزيز المصادر الطبيعية للطاقة المتجددة كالشمس والرياح والطاقة المائية ومصر تمتلك العقول البشرية القادرة على ذلك.

---

[١١] ـ محمود محمد محمود الأمين، أثر الصراعات العرقية على الاستقرار السياسي في منطقة القرن الأفريقي: دراسة حالة الصومال، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم،٢٠٠٠.

الخاتمة

لطالما كانت منطقة القرن الإفريقى الأشد توترا، والأقل استقرارا، والأسوأ صراعا، والأكثر جذبا للتدخلات الخارجية بين جميع المناطق الأخرى فى القارة، تكالبت عليها الصراعات الداخلية من جهة، وتنافست الدول الأخرى من جهة أخرى، من خلال سعى الدول الكبرى لحماية مصالحها الاقتصادية فى المنطقة، حيث يمر بالبحر الأحمر نحو ٣,٣ مليون برميل نفط يوميا، ناهيك عن القواعد العسكرية التى تنشئها الدول الأخرى؛ لذلك ظلت الحروب والصراعات التى نشأت بين دول القرن الإفريقى ذات تأثير كبير، ليس على الدول نفسها فحسب، بل أيضا على أمن واستقرار المنطقة والعالم، ومع ذلك استمرت أزماتها عقودا طويلة على حالها دون قدرة أى دولة على حلحلة هذه الأزمات، حتى جاءت الأخبار السعيدة أخيرا عندما تمكنت السعودية من الوصول إلى اتفاقى سلام؛ الأول بين إثيوبيا وإريتريا أنهى صراعا داميا تواصل عقدين من الزمن، والآخر بين جيبوتى وإريتريا أنهى قطيعة استمرت عشر سنوات.

يمثل القرن الإفريقى منطقة استراتيجية، ليس لآسيا وإفريقيا فقط، بل للعالم بأسره؛ فهو يطل على مضيق باب المندب أحد أهم المضايق المائية فى العالم، ويمر فى جنوبه خط الاستواء، ويوجد به أهم موانئ المنطقة مثل ميناء كيسمايو وميناء جيبوتى، وتقدر مساحته بمليونى كيلومتر مربع، ويسكنه نحو ٩٠ مليون نسمة. تاريخيا. أغرى الانسحاب العربى من المنطقة دولا أخرى بأن تضع موطئ قدم لها، طمعا فى إعادة صياغة الخريطة السياسة والاقتصادية لمنطقة القرن الإفريقى، قبل أن تعمل الدبلوماسية السعودية بقيادة ولى العهد الأمير محمد بن سلمان، بشكل هادئ ومتواصل خلال السنوات الأربع الماضية لإعادة تأهيل القرن الإفريقى وإيجاد صيغة توافقية تحمل معها رؤية استراتيجية ذات منفعة جماعية تقتنع بها جميع الأطراف، وهنا لا يمكن إغفال أن «استقرار الدول» ودعمه وتثبيته سياسة سعودية بامتياز، مقابل سياسة «استقرار الفوضى» الذى تسعى إليها دول أخرى فى القرن الإفريقى، مثل قطر وإيران على وجه التحديد، وكانت نتائجه كارثية فى كل بقعة حلت فيها الدولتان.

سيناريوهات ثلاثة واجهتها منطقة القرن الإفريقى فى العشرين سنة الماضية؛ الأول مساعٍ قطرية إيرانية لتعزيز نفوذهما وتوسيعه فى المنطقة حتى ولو ساهم فى تأزيم الأوضاع وإطالة أمد الحروب، والثانى سياسة تأجيج الخلافات بين هذه الدول المتنافسة بسبب تضارب المصالح والأجندات لمصالح دول بعينها، أما السيناريو الثالث فهو أن تصل هذه الدول إلى قناعة بأن التعاون والتنسيق هو الخيار الأمثل لكل الأطراف حفاظا على مصالحها وعلى أمن المنطقة واستقرارها، وهو السيناريو الذى اختارته السعودية وعملت عليه ووجد ترحيبا كبيرا من الدول الثلاث، وكذلك باقى دول القرن الإفريقي؛ اقتناعا منها بأن الرياض مصلحتها تكمن فى تعزيز أمن المنطقة واستقرارها وتنميتها، وهو هدف مشروع لا يختلف عليه أحد، فعندما يعمّ السلام دول القرن الإفريقى يجعلها أرضا خصبة لاستثمارات تملأ فراغا تركته خلفها أجندة إيرانية "فى الحالة الإريترية" وقطرية "فى الحالة الإثيوبية".

قائمة المراجع

١ ـ صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمة حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد٤٩، الكويت، يناير١٩٨٢.

٢ ـ حمدي عبد الرحمن حسن،" التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٩.

٣ ـ نجلاء محمد مرعي، "تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر "، «دراسة حال: السودان».

٤ ـ جورج ثروت فهمي، "أوروبا وإفريقيا ... إستراتيجية جديدة للتنافس"، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦.

٥ ـ د. حمدي عبد الرحمن،"القرن الإفريقي. إعادة تشكيل وصياغة جيوإستراتيجية وتحالفات إقليمية ودولية جديدة".

٦ ـ ياسر قطبشات، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجاً، مجلة آراء حول الخليج،http://www.araa.sa/index.php?

٧ ـ حمدي عبد الرحمن حسن،" التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٧٢-١٧٣

٨ ـ بوابة أفريقيا الإخبارية، القرن الأفريقي يدفع فاتورة صراع النفوذ الأمريكي الصيني،١٥ إبريل٢٠١٧، http://www.afrigatenews.net/content/D9%8A-

٩ ـ دندرواي الهواري، معارك «الجزر» الطاحنة للسيطرة على القرن الأفريقي. وقصة «ناسا» مع سد النهضة!!، الويم السابع ٧يناير٢٠١٧،http://www.youm7.com/story/2018/1/7/%A7

١٠ ـ موقع سكاي نيوز عربية، الصين في القرن الإفريقي. نفوذ متصاعدhttps://www.skynewsarabia.com/web/articl

١١ ـ عزو محمد عبد القادر ناجي، عدم الاستقرار السياسي في القرن الإفريقي (الجزء الثالث)، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، ٢١ أغسطس،٢٠٠٨،http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=144482&ac=2

١٢ ـ أحمد عبد الله حسن، العوامل المؤثرة على الصراعات في القرن الإفريقي: دراسة حالة الصومال، رسالة دكتوراه، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان،٢٠١٢.

١٣ ـ محمود محمد محمود الأمين، أثر الصراعات العرقية على الاستقرار السياسي في منطقة القرن الأفريقي: دراسة حالة الصومال، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم،٢٠٠٠.

١٤ ـ نضال عبد العزيز محمد نور حقار، أثر الصراع في منطقة القرن الافريقي على الامن القومي العربي: مجلة الراصد – مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية –السودان، ديسمبر،٢٠١٢.

١٥ ـ د. إجلال رأفت، «العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٩.

١٦ ـ نجلاء محمد مرعي، «تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م «دراسة حالية: السودان»، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م، ص ١٢٢-١٢٦.

١٧ ـ د. حمدي عبد الرحمن حسن، "التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٧٢-١٧٣.

١٨ ـ نجلاء محمد مرعي، «السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الفترة ١٩٨٩م-٢٠٠٢م»، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦م.

١٩ ـ د. نجلاء مرعي، النفط والدماء: الإستراتيجية الأمريكية تجاه إفريقيا «السودان أنموذجاً»، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠١٢م.

٢٠ ـ محمد جمال عرفة،"الصين والتغيير الناعم في إفريقيا. العولمة الجديدة"، قراءات افريقية، يوليو – سبتمبر ٢٠١١م.

21 Brooks Peter. «China & influence in Africa: Implications for the United States», backgrounder (Washington: The heritage Foundation, 2006). No.1916.

2٢ ـ جهاد عمبر الخطيب، مشروع الأخدود الأفريقي العظيم. دراسة في الاختراق الثقافي الإسرائيلي للقارة الأفريقية، مركز البديل للدراسات للتخطيط والدراسات الإستراتيجية ،٢٩ أكتوبر٢٠١٧،-https://elbadil-pss.org/2017/10/29/

23 - موقع سكاي نيوز عربية، تركيا والقرن الإفريقي.. تهديد الأمن العربي، ١٠ فبراير٢٠١٥،https://www.skynewsarabia.com/web/article/723168/

٢٤ ـ مصطفى صلاح، جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا.. وتعمق الصراع جنوب البحر الأحمر، ، مركز البديل للدراسات للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢٩ديسمبر ٢٠١٧،https://elbadil-pss.org/2017/12/29/

٢٥ ـ جريدة الأنباء، الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي،-http://www.alanba.com.kw/ar/exclusive-reports/733958/01

٢٦ ـ أمينة العريمي، الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي، ٢٢ مارس٢٠١٧، مركز مقديشو للبحوث والدراسات،http://mogadishucenter.com/2017/03/%D

٢٧ ـ أحمد عسكر، السعودية وإيران وتركيا : صراع النفوذ في شرق أفريقيا، مجلة إضاءات، ٤ مايو ٢٠١٧-https://www.ida2at.com/saudi-arabia-iran-and

٢٨ ـ نضال عبد العزيز محمد نور حقار، اثر الصراع في منطقة القرن الافريقي على الامن القومي العربي : مجلة الراصد – مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية –السودان، ديسمبر،٢٠١٢.

٢٩ ـ جهاد عمبر الخطيب، مشروع الأخدود الأفريقي العظيم.. دراسة في الاختراق الثقافي الإسرائيلي للقارة الأفريقية، مركز البديل للدراسات للتخطيط والدراسات الإستراتيجية ،٢٩ أكتوبر٢٠١٧، https://elbadil-pss.org/2017/10/29/

٣٠ ـ موقع سكاي نيوز عربية، تركيا والقرن الإفريقي.. تهديد الأمن العربي، ١٠فبراير٢٠١٥، https://www.skynewsarabia.com/web/article/723168/

٣١ ـ مصطفى صلاح، جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا. وتعمق الصراع جنوب البحر الأحمر، مركز البديل للدراسات للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، ٢٩ديسمبر ٢٠١٧، https://elbadil-pss.org/2017/12/29/

٣٢ ـ أحمد عسكر، السعودية وإيران وتركيا: صراع النفوذ في شرق أفريقيا، مجلة إضاءات، ٤ مايو ٢٠١٧https://www.ida2at.com/saudi-arabia-iran-and-